مجلة المعجمية - تونس

ع 23

2007

تطوّر التّعريف المعجمي
من التحديد السِّمي إلى الافتراض التصوّري

منية الحمامي

لقد ظلّت أغلب الدّراسات المشتغلة بالمباحث اللّغويّة العربيّة القديمة والحديثة قاصرة عن إدراك ما يشدّ مختلف جداول هذه المباحث بعضها إلى بعض وما كان بينها وبين غيرها من الجداول المعرفيّة الأخرى من تداخل في الأنساق . لذلك اطّردت عندها دراسة كلّ مبحث مفصولا عن النظام الفكري الذي نشأ فيه وانبثق عنه . ولا يخرج المبحث المعجمي هو أيضا ، تنظيرا وتطبيقا أو بحثا في النظريّة المعجميّة وضبطا للصناعة القاموسيّة ، عن هذا الفصل . ويسعى هذا البحث إلى البرهنة على الصلة الوثيقة التي تربط مبحثا من مباحث المعجم وهو الحدّ والتعريف ، بالدرس المنطقي في أصوله الأرسطيّة اليونانيّة الأولى . كما يسعى إلى الاستدلال على أن تجاهل هذه الصلة التي كانت بينه وبين المنطق ، والتفاعل الذي كان بين هذه الفروع المعرفية قد تسبب في إعاقة الدارسين عن أن يكتشفوا الآليات العميقة التي تحكم النشاط التحديدي والتعريفي المعجمي والقاموسي ، القائم على تلك الأصول .

وإذا كانت الدراسات التي أنجزت لإثبات الصلة بين النحو والمنطق ، أو بين علم الأصول وعلم المنطق أو بين سائر المجالات المعرفيّة الإسلامية والمبحث المنطقي كثيرة، فقليلة هي مثيلاتها التي أنجزت للاستدلال على العلائق المتجذرة الرابطة بين التعريف في المعجم والتعريف المنطقي ، وعلى العلاقة بين الآليات التعريفية والتحديد بالسمات

والمكونات الخاصة وبين تطورات المنطق الصوري وأنساقه المختلفة وصولا إلى تشكّله في النسق المنطقيّ الرمزي أو الرياضي وتحوله إلى أنساق أخرى مثل المنطق المتعدّد القيم (1) ومنطق الجهات (2) .

وسيرًا على سُنن السلف الذين حاولوا أن يمدّوا الجسور بين جداول المعرفة العربيّة والمبحث المنطقي ، فإننا لا نرى حرجًا في أن نعيد النظر في البحث المعجمي والقاموسي العربي التاريخي لإبراز العلائق الوثيقة بينه و بين المنطق الصوري والمتجلية في التحديد والتعريف، كما أسس له أرسطو ضوابطه بدءًا وكما تطورت هذه الضوابط فيما أصبح يعرف بالشجرة الفرفوريّة نسبة إلى فورفوريوس (Porphyre) ، وكما انتقلت إلى المجال اللساني والسيميائي لتوسم بمصطلح السمات أو المقومات الذاتية، وذلك بهدف إبراز الدور المعرفي لهذه المقومات والسمات والكشف عن الخلفيات الفلسفية والوجوديّة الأنطولوجيّة الكامنة وراء اعتماد التحديد بالسمات .

إن كلّ من حاول دراسة التعريف في المعجم أو القاموس، لا مناص له من التعرض لما يدعوه المناطقة بالتحديدات والتعريفات في أصولها اليونانية، حتى يتبيّن له صنيع المناطقة وصنيع المعجميين والقاموسيين . ونبدأ بالنظر في ما يعرف بحدّ المعنى أو التحديد والتعريف كما تأسس في النسق المنطقي بدءا .

1 – الحدّ والتعريف في النسق المنطقي:

إن البحث في التحديدات والتعريفات ، كما وضع أسسها أرسطو يفضي إلى اكتشاف الدور الذي ضبط لهذه الآلية ، إذ التحديد هو الوسيلة الأساسية لإدراك جواهر الأشياء . فالتحديد هو مسلك للتحصيل الإدراكي والمعرفي لماهيات الأشياء في الكون. وقد ضبط أرسطو مكوّنات التحديد و منهجه (3) ، وصاغ نظريته التعريفيّة في الألفاظ أو

---

(1) Logique polyvalente

(2) Logique modale

(3) Ibrahim Madkour, 1969 : L'organon d'Aristote dans le monde Arabe. Vrin- Paris, pp 70-75

ما يصطلح عليه "بالكليات" أو "المحمولات" (4) التي ذكر منها أربعًا وهي : الجنس والخاصة والفصل والعَرَض (5) .

وقد استكمل فورفوريوس جهود أرسطو في صوغ النظرية التعريفية فصنف الكليات إلى خمس وهي : الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض . إلا أن فورفوريوس أدخل تعديلا على تصنيف أرسطو للمحمولات ، إذ اعتبر الجوهر في الشجرة هو الجنس ، وتحته الجسم ، وتحت الجسم الجسم المتنفس الحي ، وتحت الحي الحي الناطق وتحت هذا الإنسان ، وتحت الإنسان سقراط ، كما مثل له بالشكل التالي (6) :

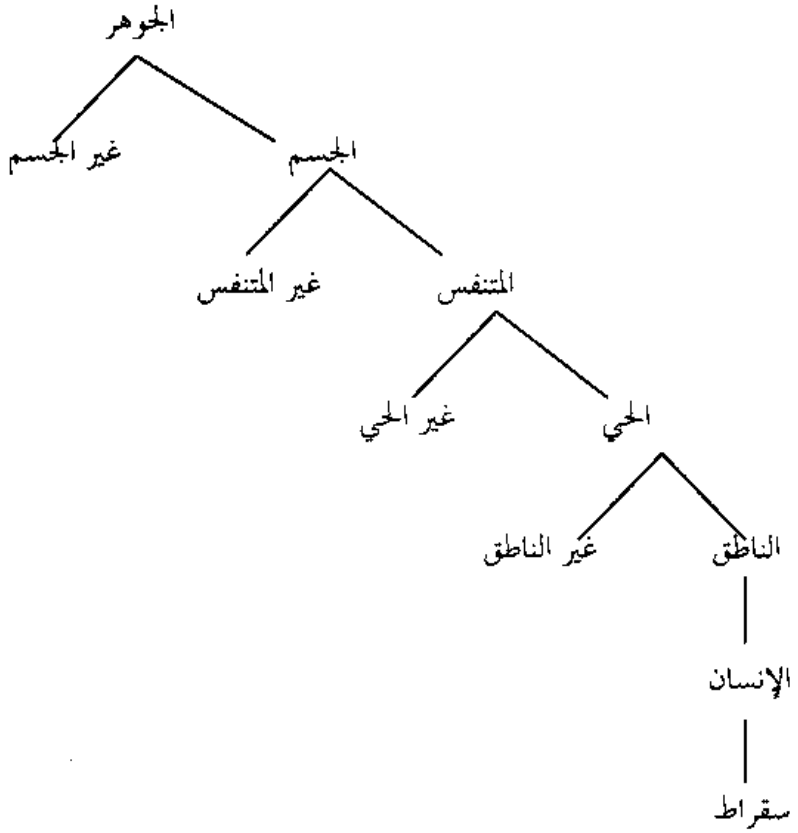

(4) Les prédicables

(5) محمد مفتاح : مجهول البيان ، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء ، ص 12.

(6) المرجع السابق ، ص ص 12 – 13.

فجذر الشجرة عند فورفوريوس : «هو الجنسُ العام أو جنسُ الأجناس الذي لا يمكن أن يكون نوعا لشيء آخر ، ويتبعه نوع يصبح بدوره جنسا لأنواع أخرى ، وهكذا إلى أن يوصل إلى نوع الأنواع الذي هو الإنسان فإنه لن يكون جنسا» (7) .

ويمكن أن نجمل تعريفات الكليات كما استقرت في التقليد المنطقي منذ أرسطو وصولا إلى فورفوريوس في التالي (8) :

- **الجنس** : وهو الكُلي المقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة ، و يأتي في جواب : ما هو ؟
- **النوع** : وهو الكليّ المقول على كثيرين في الحقيقة في جواب : ما هو ؟
- **الفصل** : جزء الماهيّة الصادق عليها في جواب : أي شيء هو ؟
- **الخاصّة** : ما يخصّ الماهية ولا يوجد في غيرها (المشيء) .
- **العَرَض العام** : الكُلي الخارج عن الماهيّة الصادق عليها وعلى غيرها .

فالجنس والنوع والفصل هي من المقومات الذاتية ، وأما الخاصة والعرض العام ، فهي إما لوازم أو أعراض . وقد سمّى المناطقة ما وُصف بالمقوّمات الذاتية **الحدّ** ، وسمّوا ما نعت باللوازم والأعراض **الرسم** .

2 – الآليات التّحديديّة في البحث اللسَانيّ والمعْجَميّ :

إن المشتغل بالبحث المعجمي والقاموسي يلاحظ أن التحديدات باعتماد الشجرة الفورفوريّة قد عرفت طريقها إلى المناهج اللسانية والدلاليّة والمعجميّة خاصة ، و إن صيغت تحت مصطلحات حديثة كالتحليل المكوّني في المدرسة الأمريكيّة أو دلالة المكوّنات (9) ، حيث ترادف المكوّنات السّمات في المدارس الدلاليّة الأوروبية (10) .

---

(7) نفسه : ص. 13.

(8) نفسه : ص.17.

(9) Sémantique componentielle

(10) يعرّف اللسانيون "السّمة" بأنها "وحدة" المعنى الدنيا أو السمة المفيدة للمحتوى الدلالي، والثابت الذي لا يتغيّر في المعنى يسمّى بالمكون الدلالي، فتكون السّمات بذلك كليات جوهريّة .

وتقترح بعض النظريات الدلالية صياغة للسمات الدلاليّة في شكل شروط تحدد عالم المرجع باعتبارها "قرائن مرجعية" ([11]) ، فتتخذ بعدا مَاصَدَقِيًّا أكثر منه مَفهوميًا . ولقد اتجه أصحاب هذه النظريات في مستوى الوضع القاموسي إلى "تحديد" الأسماء ، من حيث هي وحدات معجمية ومداخل قاموسيّة ([12]) ، باعتماد التشجير الذي يعود في أصوله إلى أرسطو .

ويعتبر منوال "كاتز" و"فودور" ([13]) من أهم المنوالات التي اعتمدت التحليل المكوّني أو السمي في معالجة عدد من الوحدات . فتحليل مفردة أعزب (Bachelor) مثلا إلى مكوناتها السمية يفضي في منوالهما إلى رصد السمات التالية : جوهر هو +(إنسان) +(ذكر) +(بالغ) – (متزوج) فتُنسب للأعزب ثلاث سمات موجبة و واحدة سالبة .

وقد ظهرت عدّة اعتراضات ، تُظهر بعض النقائص في منهج "التحليل المكوني" ([14]) أو السمي ، في أمريكا وأوروبا . وتقترح منوالات بديلة لمنوال التحليل بالمكونات أو التحليل السمي كما يمثله منوال كاتز وفودور . وسيكون لهذا المنوال أثر في بعض الدراسات الدلاليّة والمعجميّة .

إن منطلق هذا المنوال السّمي في التحليل الدلالي المعجمي ، جملة من الافتراضات بشأن لغة التمثيل الدلالي في مستوى المفردات أو المكونات الأكبر كالجملة أو النص . وأهمّ هذه الافتراضات ، الافتراض بأن هذه الوحدات وهي في سياقنا الوحدات المعجميّة تصورات قابلة للتحليل إلى مكونات تصوريّة أصغر منها تمثلها وتعبر عن خصائص دلاليّة عامة ومشتركة ، وإلى مميزات تعبر عن الخصائص الذاتية في معنى المفردة فتميّز بين مفردات متقاربة في معانيها ، و يكون توزيعها في "القاموس" محدودا : إن معنى المفردة إذن عبارة عن عدد معين من العناصر التصورية النووية تربط بينها علاقات محددة . ويمثل لهذه العناصر

---

(11) Indices référentiels

(12) entrées lexicales

(13) Katz, J. and Fodor, J , 1964 : The Structure of a Semantic Theory, in : J. Katz and J. Fodor (eds) : The Structure Language , Reading in The Philosophy of Language . Prentice – Hall, New Jersey, pp. 449 – 518 .

(14) L'analyse componentielle

التصورية صوريا عن طريق السمات الدلالية والمميزات التي تشكل لغة للتمثيل الدلالي ([15]) تقوم عليها قراءات المفردات في القاموس" ([16]) .

إن البنية الصوريّة للسمة الدلاليّة في المنوال السّمي تتخذ شكل مشجّر تتولد عن الجذر فيه فروع تمثّل التأليف التصوري للوحدة المعرّفة . وتمثّل العُقَدُ المكوّنات التصورية لهذه الوحدة، في حين تعكس عناوين العقد العلاقات المنطقية التي تؤسس المعنى المركّب انطلاقا من مكوناته السمية .

ويستند افتراض كاتز وفودور إلى مبدأين أساسيين هما : أولا أن معاني الكلمات يمكن تفكيكها إلى أوليات للمعنى وثانيا أن هذه الأوليات تتخذ صورة سمات دلاليّة . فالنظرية الدلالية وفق هذا المنوال ينبغي أن تتضمن بالإضافة إلى سمات دلاليّة أوليّة ، وسائل أخرى تمكن من صياغة مجموعة لامتناهية من السمات الدلاليّة غير الأوليّة انطلاقا من السمات الدلاليّة الأوليّة . وتتمثل هذه الوسائل أولا في قواعد إسقاط تعوّض المتغيرات بتمثيلات دلاليّة ، وثانيا في "قاموس" يسمح بالتمثيل الدلالي اللازم لإجراء هذه العمليّات ، مما يضعنا مباشرة أمام الثنائية الأرسطيّة : الجواهر والأعراض أو الفصول ، إذ الأولى ملازمة للشيء محددة العدد ، والثانية غير محددة ولامتناهية .

وتأسيسا على هذا الافتراض فإن معنى الوحدات المعجمية المركّبة هو مجموع سمات كلّ مكوّن داخل هذه البنية المركّبة . وتتخذ عمليّة جمع الخصائص السمية لكل مكون شكل جمع لمسارات مكونات المداخل القاموسية المركبة . ويتمثل اشتقاق معنى وحدة مركبة في وصل الخصائص الدلالية لمكوناته الفرعية . «فيتضح أن هذه العمليات تعتمد منطق الطبقات (logique des classes) أو (حساب الطبقات) كما بلوره جورج بول G. Boole في إطار المنطق التقليدي ([17]) . ومفاد ذلك هنا أن التوصل إلى كون مركب مثل : "كرة ملونة" كيانا هو "كرة" و"ملون" معا ، يتوقف على اعتباره متضمنا سمات "كرة"

---

(15) Représentation sémantique

(16) محمد غاليم : المعنى والتوافق ، ص: 140.

(17) انظر بخصوص نسق جورج بول :

Blanché , R., 1968 : Introduction à la logique contemporaine, Ed. A-c Paris

وسمات "ملون" في نفس الوقت . فيكون اشتقاق المعنى مجرد عملية وصل (conjunction) بين طبقتين تبعا لمنطق بول » ([18]) .

ومن النقود التي وُجِّهت إلى هذه النظريّة ، أنها بقيت حبيسة المنطق الأرسطي التقليدي الثنائي القيمة وحبيسة التعريف بالحدّ باعتماد الشجرة الفورفورية ، في حين أن هذه الشجرة ذاتها قد كانت موضوع مراجعات تدعو إلى إعادة ترتيب كلياتها . إذ قد يوضع ما هو جنس مكان الفصل أو ما هو خاصة أو لازم أو عرض مكان الفصل ، كما أن أي مفهوم قد يحتاج إلى "حَدّ " مما قد يفضي إلى التسلسل والدور أو التعريف الدائري ([19]) . ذلك أن الاهتداء إلى هذه الكليات واستيفاءها في الإجراء التعريفي غير متاح بشكل كلي لأنه يكاد يستحيل على المحلل الإحاطة بالمقومات الذاتية والأعراض للشيء "المعرَّف" لأنها لا متناهية ([20]) .

إن تطور الأنساق المنطقية الحديثة أفضى إلى صياغة لغات كافية لتمثيل المعنى ، ومن هذه الأنساق : منطق الجهات ، والمنطق المتعدد القيم . وهي أنساق تدعو إلى التخلي عن النسق التقليدي الأحادي المحلات مثل نسق "بول"، وإلى تبني أنساق أكثر تطورا مثل منطق المحمولات، المتعدد المحلات ([21]) . ويسمح منطق المحمولات بإقحام تصورات دلالية مثل تصور "الصدق" وتصور "النموذج" ، مما يجعل منه الأساس المنطقي للعديد من النظريات الدلالية .

3 – بعضُ النّمَاذِج لتجاوُز منهَج التحْديد السِّمي:

لقد كانت هذه النظريات الدلالية التي توسلت بالمنهجية التحديدية واعتمدت التحليل المكوني بالمقومات والأعراض أو بالسمات موضوع مراجعات ونقود وجّهها إليها سيميائيون

---

(18) محمد غاليم : المعنى والتوافق، ص ص 144 – 145 .

(19) Circular Definition .

(20) انظر محمد مفتاح : مجهول البيان ، ص 27 .

(21) نذكر في هذا السياق أن اللسانيين يجرون تمييزا بين مستويين من توظيف النسق المنطقي : مستوى أول يكون فيه المنطق موصوفا، ومستوى ثان يكون فيه المنطق أداة للوصف . ويعتبرون أن المستوى الأول طبيعي والمستوى الثاني صناعي . وأن هذا الأخير يستند إلى قوانين البناء الصوري التي تحاكي قوانين الرياضيات الخالصة. وهذا المستوى الثاني هو الذي يزودهم بآليات لاختبار الكفاية التنظيرية للمنوالات الوصفية التي يصوغونها وللنماذج النظرية التي يصطنعونها.

وعلماء دلالة وفلاسفة لغة ، نذكر منهم : "أميرتو إيكو" في كتابه "السيميائيات وفلسفة اللغة" (22) ، فقد ربط التحليل المكوّني باعتماد السمات بالآلية التعريفية المعتمدة على الخواص والأعراض أو الحدّ والرسم كما تحدّدت في جذورها الإغريقية القديمة منذ أرسطو وصولا إلى فورفوريوس . واقترح لتجاوز التحديد السمي التمييز بين مفهومين : "المعجم" و"الموسوعة" وخصص فصلاً بكامله لمناقشة منوال كاتز وفودور : ومما جاء فيه قوله : " هدف هذا الفصل هو أن نبرهن على عدم تماسُك النموذج التحديدي القائم على الجنس والنوع والفصل في الشجرة الفورفوريّة والموسع من قبل بيوثوس خلال العصور الوسيطة، كتأويل لإيساغوجي المكتوب من قبل فورفوريوس الفينيقي في القرن الثالث المسيحي " (23) .

على أنّ من اللسانيين من لم يتخلّ كليا عن التوسل بالمنهجية التحديدية المعتمدة على الشجرة الفورفورية مع وعيهم بنقائص هذه المنهجية وعدم كفايتها في الإحاطة بسمات الوحدات المعجمية . ومن هؤلاء نذكر راستيي (F. Rastier) في كتابه "الدلالة التأويلية" (24) ، فقد اعتبر أنّ التحليل باعتماد السمات يمكن توظيفه في تحليل الخطاب وفي الصناعة القاموسية وفي مجال الذكاء الاصطناعي (25) .

ولكنه أشار مع ذلك إلى المناقشة الدائرة حول التحليل المقوّمي أو التحديد السمي للمفردات ، ونقد نموذج كاتز وفودور الساذج بالقياس إلى الفتوحات الأوروبية ممثلة في إنجازات غريماس (Greimas) وبوتيي (Pottier) ، كما أشار إلى رفض فلاسفة اللغة واللسانيين لهذا المنهج التحليلي .

ومما أضافه راستيي في كتابه المذكور مما يتصل بتدقيق مفهوم السمات والتحديد السمي، أن السمات منها ما هو جنسي لا يميز الموضوع داخل طبقة معينة كالسمة /+إنسان/ التي لا تميز الرجل عن المرأة إذ كلاهما من جنس الإنسان ، ومنها ما هو نوعي يقوى على تمييز كالسمة /+ذكر/ التي تميز الرجل والسمة /+أنثى/ التي تميز المرأة . ومن

---

(22) Eco, Umberto, 1984: Semiotics and the philosophy of Language, Mac Milliam Press, London.

(23) Umberto. Eco. Op Cit. P: 46. ، والشاهد جاء ضمن محمد مفتاح: مجهول البيان ، ص 26 .

(24) Rastier, F. , 1987 : Sémantique Interprétative, P.U.F Paris.

(25) Rastier, F., 1987 : « Sémantique et intelligence artificielle » in Langage 87, pp. 5-20.

السمات الجنسية والنوعية ما هو ملازم ويدخل في الإطار التحديدي التعريفي للكلمة كالإنسانية والحيوانية بالنسبة إلى الرجل والأسد على التوالي ، وكالذكورة والأنوثة بالنسبة إلى الرجل والمرأة على التوالي كذلك. ومن السمات الجنسية الخاصة ما هو عرضي ([26]) تحدده معطيات اجتماعية وثقافية تتعلق بأعراف كل مجتمع وسننه مثل السمة /+أناقة/ بالنسبة إلى المرأة والسمة /+غلظة/ بالنسبة إلى الرجل . ويمكن التمثيل للنسق العام للسمات ، كما تصوره راستيي في كتابه المذكور ([27]) أعلاه ، كالتالي :

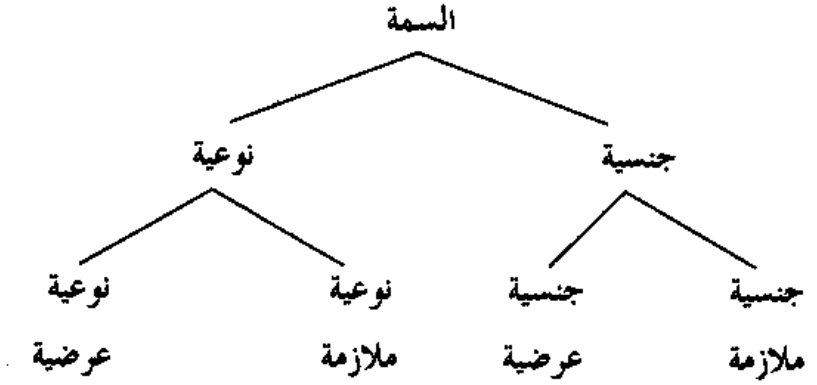

نسق السمات العام

وقد ميز راستيي بين السمات في مستوى المعجم والسمات في مستوى السياق . وبيّن أنّ سمة جنسية ما يمكن أن يحولها السياق إلى سمة نوعية ، وأن سمة ملازمة يمكن أن تتحول إلى عرضية في السياق . وإذا كانت كل كلمة هي في حد ذاتها وحدة متعددة السمات ، فإن الكلمة المشتركة توجد في أعلى مراتب هذا التعدد السّمي ، ولا تتخلص من كثافتها تلك إلا عندما تندرج في سياق تركيبي معين حيث تبدأ عملية التكيف التي ينتج عنها انسجام الجملة أو **تشاكلها** ([28]) .

---

(26) Accidental

(27) Rastier : Sémantique interprétative , pp. 48 – 55.

(28) التشاكل ترجمنا به مصطلح Isotopie عند راستيي وقد ميّز هذا الأخير بين ثلاثة أنواع من التشاكل بدءا بالتشاكل الصوتي فالتشاكل الصرفي فالتشاكل الدلالي : Isotopie sémantique واعتبر أن النوعين الأول والثاني يتصلان ببنية اللغة أو هما نوعان نظاميان بينما التشاكل الدلالي يتحقق داخل السياق ، انظر المرجع المذكور ص ص 182 – 183 ، وفيه ميز بين ثلاثة أنواع فرعية هي :

1 – **Isotopies superposées** : تشاكلات متراكبة

2 – **Isotopies successives** : تشاكلات متعاقبة

3 – **Isotopies entrelacées** : تشاكلات متضافرة

4- وحدات المعجم التاريخيّ بين التّحديد السميّ والافتراض التصوريّ :

إن المعجم التاريخي هو قاموس مدون يضم في مداخله عددا من الوحدات المعجمية ويُضبط لكل مدخل فيه تاريخ المفردة منذ نشأتها الأولى وما عرفته من تطورات دلالية قد تكون أفضت بها إلى الانتقال من نظام لساني إلى نظام آخر . ومن هذه التغييرات ما قد يفضي إلى نقل المفردة إلى مواضعة اصطلاحية طارئة أو إلى مجال دلالي جديد تفارق فيه المفردة أو الوحدة المعجميّة دلالتها التي لها في أصل النشأة والوضع إلى دلالة مجازيّة بالنقل والتجوز . إلا أن مفردات اللغة لا تختص جميعها بتاريخ معروف وبلحظة نشأة محددة . ولا نعرف في العربيّة تأليفا من هذا النمط بينما عرفت بعض اللغات الأخرى أنماطا من التأليف في المعجم التاريخي .

ويكاد هذا النمط من الصناعة القاموسية يمثل خانة فارغة في اللغة العربية بينما هو تقليد راسخ في الوضع القاموسي في لغات أوروبية . فقد اختصت القواميس التاريخية والتأثيلية في الألسن الأجنبية بتتبع تاريخ مفردات لغاتها منذ ظهورها ومن خلال استعمالاتها الأولى . ولكن ظهور كلمة من الكلمات في معجم لسان من الألسن يسبق الاستعمالات المسجلة لتلك الكلمة ، وهذا يصدق على مفردات معجم اللغة العام ولكن لا يصدق على المصطلحات العلميّة والفنية التي كثيرا ما يسبق استعمالها دخولها النظام المعجمي ، إذ تتجه في نشوئها وجهة مدلوليّة ([29]) بمعنى وجهة تنطلق من المدلول أو المتصور في اتجاه الدّال ، بينما تتجه مفردات المعجم العام وجهة داليّة من الدّال إلى المدلول ([30]) .

لذلك "فإنّ التواريخ التي نجدها في قواميس الألسن الأوروبيّة لا تعدو أن تكون في كثير من الأحيان **تواريخ نسبية تقريبية** تسجل أول استعمال **مكتوب** ، بينما المقول أسبق من المكتوب . بيد أن ذكر تاريخ مضبوط (سنة ظهور الكلمة مثلا) مهما كانت نسبيّته ، يمثل أحد العناصر الأساسية في تحديد الكلمة لأنه يمكن من معرفة اتجاه

---

(29) Onomasiologique.

(30) Sémasiologique.

الاشتقاق مثلا" ([31]) . أو يمكن من رصد مسارها الدلالي تاريخيا والتحولات والانسلاخات التي عرفتها عبر تاريخها ذلك .

إن المعجم التاريخي يهتم بالتأصيل لأول ظهور للكلمة في لغة من اللغات وإن كان التأصيل أو السعي إلى معرفة المعنى الأصلي للكلمة أو المعنى الحقيقي يعتبر عملية معقدة . ذلك أن التأثيل هو "**عملية لسانية** تعتمد المقارنة بين الصيغ والدلالات **لتمييز الأصول والفروع** ، ومن ناحية أخرى **عمليّة تاريخية حضارية** لأنها تستعين بدراسة المجتمعات والمؤسسات وسائر العلوم والفنون للبت في القضايا اللسانية بالإضافة إلى مقارنة الألسن لمعرفة أنسابها وأنماطها لأن اللسان الذي يكون فرعا تكون ألفاظه فروعا" ([32]) . وهذا ما يجعل من عمليّة التأثيل عمليّة دقيقة مضنية منفتحة على الاختصاصات المتعدّدة والمعارف المتشابكة ، وهذه العمليّة إطارها العام التاريخ بحكم تأثيره في حياة الكلمة وعلاقاتها بغيرها في النظام المعجمي ، وهذا التأثير يمكن أن يلاحظ في مستويين ([33]) :

1) **المستوى الأوّل** : يتصل بتحديد الدلالة الأولى للكلمة في الفترة التي دخلت فيها نظام اللغة لأوّل مرّة .

2) **المستوى الثاني** : ويتصل بتحديد طبيعة التغير الدلالي عبر التاريخ . وهذا المستوى تعالجه النظريّة اللسانيّة تطوريا بردّ كل تغير إلى العلاقات التي تربط الوحدة المتغيّرة بغيرها من الوحدات . وتستوي هذه العلاقات في البعدين الزماني والآني ، إذ التغير يحدث بين دلالة سابقة ودلالة لاحقة زمنيا أمّا آنيا فيحدث في بنية النظام ذاته ، فيصيب العلاقات الدلالية الأفقية الرابطة بين الوحدات داخل هذا النظام .

وبذلك تكون للمعجم التاريخي وظيفتان : الأولى هي التأريخ للوحدات المعجمية عبر مسار تطوّرها الزماني ، والثانية هي البحث في تاريخ أول ظهور للمفردة في النظام

---

(31) الطيب البكوش : "بعض الإشكالات المنهجية الخاصة بالمعجم العربي التاريخي"، مجلة المعجمية 5 - 6 (1989 - 1990) ، ص ص 387 - 407 .

(32) المرجع نفسه : ص 391 .

(33) ينظر حول المستويين المرجع السابق نفسه ، ص 393 .

اللساني . فيستوي عملُ مُؤلِّفِ المعجم التاريخيّ بذلك على محورين : أحدهما تطوري ، والثاني تأصيلي . أما التأصيلي فيبدو جليا في دراسة الدلالة الأولى للكلمة في مداخل المعجم التاريخي لبيان هويتها وأصلها . وأما التطوري فيكمن في تتبع مراحل التطور الدلالي عبر محور الزمن . فالمعجم التاريخي في ضوء هذين المحورين اللذين يستوي عليهما عمل منظريه وواضعيه يجمع بين طبيعة نمطين من أنماط المعجم الحديث : التّأصيلية والتطورية . وهو لا يلتزم بحدود زمنية بعينها بل يتتبع دلالة الوحدة المعجمية عبر تاريخها بعد التأصيل لها .

والتغير الدلالي الذي يُعنَى المعجم التاريخي بتتبع مسالكه تطوريا يتصل بما يطرأ على الوحدات المعجمية من توسع في المعنى والاشتقاق أو تغير أو نقل في الدلالة . ويتسع التغير الدلالي ليشمل ما تكتسبه بعض الوحدات المعجميّة من قيم دلالية جديدة تسمح بظهورها في سياقات أخرى لم تتحقق فيها من قبل .

وقد عالجت أغلب الدراسات اللغوية الحديثة هذه القضايا بالاستناد إلى عدد من التصورات بشأن التغير الدلالي في علاقته بالمعجم . وهي تصورات ترتبط بتعريف الوحدات الدلالية الحادثة أو المولدة وبالتغيير المعجمي ، وما يوحد هذه التصورات في إطار عام هو أنها لا تكادُ تخرج عن كونها تصورات قاموسيّة لقضايا التغير الدلالي تاريخيا . وأبرز سمة تُسنَد إلى الوحدة التي تغيرت دلالتها وفق هذا التصور القاموسي هي جدتها . فالوحدة الطارئة والمولدة هي وحدة جديدة . وتجد هذه السمة ما يبررها داخل هذا التصور القاموسي استنادا إلى استعمال معين لمفهوم "المعجمة". وهو مفهوم يشير به أصحاب التصور القاموسي إلى عمليّة انتقال الوحدة أو الدلالة الجديدة إلى دلالة معروفة ([34]) . وهذا يعني أن ما يسمح بمعجمة أو تدوين الدلالة الجديدة في القاموس هو نجاحها في اختبار المقبولية ([35]) الذي يرهن باستعمالها وشيوعها وتواترها على ألسنة المتكلمين . فمفهوم "المعجمة" هذا هو الذي يفسر مفهوم الجدّة كما أسند إلى الدلالات والوحدات المتغيّرة في مقابلتها بالدلالات والوحدات المثبتة والمتحققة والمألوفة . وسمة المعجمة هذه هي التي

---

(34) انظر محمد غاليم : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، 1987 ، ص ص 39 – 40 .

(35) Acceptability.

تكرّسُ معايير القبول والاستعمال المتواتر ، والتي تتيح إثبات الجديد والمتغير في القاموس في إطار هذا التصور القاموسي لمفهوم التغير الدلالي .

وقد احتكم أصحاب هذا التصور القاموسي إلى التحديد السمي في مقابلاتهم بين المثبت من الوحدات والجديد منها . إذ بالنظر إلى ما فقدته الوحدات من سمات دلالية وما اكتسبته من سمات أخرى صنفوا الوحدات إلى مستعملة أو جديدة أو مولدة . والتصور القاموسي لظاهرة التغير الدلالي في المعجم يتقابل بالنظر إلى فرضياته وأسسه النظرية حول هذه الظاهرة مع تصور آخر يتأسس على فرضية القدرة المعجمية ([36]) . وهو تصور يربط استنادا إلى هذه الفرضية حكم "الجدّة" المحتمل بتحديد الخصائص الصرفية الدلالية للوحدات المعجمية . ولذلك فهو لا يصنّف الوحدات والدلالات بحسب اعتبارات الشيوع والاستعمال إلى مثبتة مألوفة أو "جديدة" ، وإنما إلى مطردة وغير مطردة أو ممكنة وغير ممكنة . فالوحدات والدلالات بناء على هذا التصور وحدات ودلالات ممكنة . وهي لذلك افتراضية ولا تمتلك عمرا خاصا بها ، لأن عُمرها هو عمر المبادئ والقواعد التي تسمح بتوليدها وإخراجها من طور الإمكان إلى طور التحقق الفعلي ([37]) .

كما يقتضي هذا التصور الذي ربط الدلالات الممكنة بمبادئ نسقية قابلة لإعادة الإنتاج ضابطا آخر في معجمة وحدة من الوحدات وهو مدى قدرة النسق الدلالي على توليدها باعتبارها دلالات ممكنة داخل هذا النسق وليس مدى "ظهورها" أو شيوعها في الاستعمال . ويتضمن اعتماد هذا الضابط الجديد تخليص هذه الدلالات المركزيّة من الخواص التعريفية أو من فقر "السمات" التي تنضاف إليها أو تعوضها أو تسقط منها .

فالتحديد بالسمات والخصائص ضمن التصور القاموسي كما أسلفنا عرضه لا يدرك بعض الاطرادات الدلالية التي تسمح بالانتقال من معنى إلى آخر غير مدوّن في القاموس أي غير "معجم" ، لأن القاموسيين يعمدون إلى الوحدات الدلالية التي تظهر في سياقات جديدة باعتبارها مولدة وغير مألوفة أي جديدة فيسجلونها في القاموس على هذا الأساس ، معتمدين

---

(36) La compétence lexicale

(37) محمد غاليم : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ص 42 .

مقياس الشيوع والتواتر واجتيازها لاختبار القبول ، حتى يسمحُوا "بمعجمتها" . في حين أنها بنيات دلالية وإن لم تكن متحققة فرضا في بنيات محددة ومألوفة فهي بنى ممكنة وطبيعية ، بالنظر إلى ما تسمح به بنية دلالية ما لنسق معجم من المعاجم ، وبالنظر أيضا إلى مبدإ دلالي يسمح بتوسيع دلالات الوحدات المعجمية تاريخيا ، من دلالات محسوسة إلى دلالات مجردة أو اشتقاق صيغ جديدة من صيغ مثبتة ومعروفة في المعجم . ويستثمر هذا التصور الجديد الذي يستند إلى فرضية القدرة المعجمية عطاءات المقاربات الدلالية العرفانية والتصورية التي بدأتْهَا أعمال إلينور روش ([38]) واستكملتها أعمال جاكندوف ([39]) ولايكوف ([40]) في اشتغالها بمفاهيم المقوْلة والطراز والتصور والإدراك .

منية الحمامي

كلية الآداب والفنون والإنسانيات– جامعة منّوبة

(38) Rosch, E., Lloyd, B. (éds), (1978): Cognition and Categorization,, Hillsdale (N. -J), L. Erlbaum

(39) Jackendoff, R.,1983: Semantics and Cognition, MIT Press.

(40) Lakoff, G., 1988: Cognitive Semantics, in: Eco, U. and Violi, P. (eds): Meaning and Mental Representations, Indiana Univ. Press.

مراجع البحث

أ- المراجع العربية :

البكوش ، الطيب : "بعض الإشكالات المنهجية الخاصة بالمعجم العربي التاريخي"، مجلة المعجمية عدد 5 – 6 (1989 - 1990) ، ص ص 390-407 .

غاليم ، محمد : التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، ط. دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، 1987 .

ـــــــــ المعنى والتوافق ، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط ، ط. 1999.

الغزالي ، أبو حامد : محك النظر في المنطق ، بيروت ، لبنان ، 1966 .

ـــــــــ معيار العلم في المنطق ، بيروت 1978 .

الفاسي الفهري ، عبد القادر : المعجمة والتوسيط ، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، 1997 .

فورفوريوس الصوري : إيساغوجي ، نقل أبي عثمان الدمشقي ، تحقيق د. أحمد فؤاد الأهواني ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، 1952 .

مفتاح ، محمد : مجهول البيان ، ط. دار توبقال للنشر ، 1990 .

ب- المراجع الأجنبية :

Blanché , R., 1968 : *Introduction à la logique contemporaine*, Ed. A-c Paris.

Eco, Umberto., 1984: *Semiotics and the philosophy of Language*, Mac Milliam Press, London.

Geach. P.T. , 1971: *Logic And Ontology*, New York University Press. Pp 197-302.

Jackendoff, R.C., 1983: *Semantic and Cognition*, MIT Press, Cambridge, Mass..

Katz, J. and Fodor, J- A. , 1963: The Structure of Semantic Theory , in J. Katz and J. Fodor (eds) : *The Structure of Language . Reading in The Philosophy of Language* . Prentice – Hall, New Jersey, pp. 449 – 518 .

Lakoff, G., 1988: Cognitive Semantics, in: Eco, U. and Violi, P. (eds) : *Meaning and Mental Representations*, Indiana Univ. Press.

Madkour Ibrahim , 1969 : *L'organon d'Aristote dans le monde Arabe*. Vrin- Paris pp 70-75.

Pottier, B., 1964 : « Vers une sémantique moderne » Centre de Philologie et de littérature romaines de l'Université de Strasbourg.

Rastier, F. , 1987 : *Sémantique Interprétative*, P.U.F Paris.

Rastier, F., 1987 : « Sémantique et intelligence artificielle » in *Langage* 87 , pp. 5 – 20 .

Taha, A., 1979 : *Langage et philosophie. Essai sur les structures linguistiques de l'ontologie*. P. F. Rabat. 1979.